موقف محمد على من أهل الذمة فى الشام
(١٨٣١- ١٨٤٠)

د. لطيفة محمد سالم

جمعت بلاد الشام على أرضها التنوع العنصرى واللغوى والعقائدى، واحتلت الديانة مركز الصدارة، وربط الحقد والتنافس والنزاع بين طوائف السكان، وانطبع ذلك على أهل الذمة، الذين لاقوا بدورهم أنواعا من الاضطهاد على يد الولاة العثمانيين، فلم يتمكن المسيحيون من الحصول على مناصب مهمة أو وظائف عالية، ومنعوا من شرب الخمر، ومن الدخول للحمامات إلاّ يومين فى الأسبوع، ومن ركوب المطايا إلاّ بطريركهم، كما فرض عليهم ارتداء الزى الأسود الطويل[١]. وبطبيعة الحال فإن اليهود بدورهم لم يسلموا من المعاملة السيئة.

ومع دخول الشام فى حوزة حكم محمد على عام ١٨٣١، تغيرت أحوال أهل الذمة هناك، إذ أُعلنت المساواة بين الأجناس والديانات، واستبعدت الفوارق القائمة، ومنحت الحرية الدينية، ونشر ذلك على الجميع وأُذيع، ونودى به فى الشوارع والأزقة[٢]. وترددت كلمات العدل والحق والتسامح فى مناخ مفعم بالفتن والتعصب، فأعطت الراحة والطمأنينة للشوام عامة ولأهل الذمة خاصة.

وكانت أولى خطوات التنفيذ إقصاء الأعباء المالية المفروضة على مرتادى القدس من المسيحيين، فصدر أمر إبراهيم "برفع وإبطال سائر العوائد المرتبة على ثلاث كنائس بالقدس الشريف وبدير الناصرة"، وتبعه أمر آخر "برفع العوائد المرتبة على الطرق الموصلة إلى القدس الشريف الجارى أخذها من الزوار من باب الشفقة والرحمة"[٣] . وأعقب هذا إعفاءات باقى الكنائس والأديرة لجميع الطوائف، فعلى سبيل المثال كان دير الفرنسسكان فى الناصرة يدفع عشرة آلاف قرش سنوياً لوالى عكا[٤]، وتلا ذلك تعليمات مشددة بشأن حماية المسيحيين وأمنهم وراحتهم[٥].

ومن الجدير بالذكر أن تلك العلاقة التى ربطت بين والى مصر والفرنسيين كان لها أثرها فى هذا الأمر، ففرنسا تعتبر نفسها حامية للكاثوليك، وبالتالى فهى مسئولة عن أمانهم، ولم تكن تستطيع أن تُقدم على ذلك قبل الحكم المصرى، ولكن معه وجدت فيه نوال مقاصدها حتى إنه فى الأمرين السابقين هناك إشارة إلى مساعى قنصل فرنسا فى بيروت تجاه "حفظ وصيانة الأديرة الموجودة بنواحى القدس والناصرة والكرمل التى هى تحت حماية الفرنساويين"[٦]، هذا من ناحية، والرغبة التى حملها الحكم الجديد لتنفيذ المبادئ التى وضعها حتمت عليه اتباع تلك السياسة "لراحة البلاد والعباد وأمينتهم وصيانتهم"[٧] من ناحية أخرى، هذا ويجب ألا ننسى العوامل النفسية التى حركت القيادة المصرية خاصة بعد أن أصبحت حامية للحرمين الشريفين فى الحجاز، إذن فلا بد من تكملة الدائرة بحماية بيت المقدس ومن يقصده.

وكانت هذه الضرائب المفروضة تذهب إلى خزائن الولاة السابقين وقاضى القدس والأعيان، لذا عند إبطالها كان على الدولة أن تتحمل ما يخص القاضى وتسدده، فدفعت خزينة القدس سنويا المبلغ من الأموال الأميرية[٨] . ووضعت الأوامر المشددة من أجل التحقيق، فعندما أخذ خفيرا طريق الناقورة بعض النقود من زائرى القدس أمر إبراهيم "باستخدامهما فى الليمان لمدة سنة" كما أجرى التحقيق مع مأمور جمرك صيدا لنفس السبب، فحاول التخلص بنسب تبعيته لقنصل النمسا، وجرى البحث، وحين التأكد من القول "يعرض أمره على دولته للتصرف فيه وإلا فيرسل إلى الليمان أيضا"[٩]. وصدرت التعليمات ضد الاغتصاب، ونبه أن من يجد بالطريق أشياء بدون صاحب لا يقربها ويتركها فى مكانها، وهدد المخالف بقطع اليد[١٠].

وازداد الأمان على الطريق إلى القدس، وفرضت العقوبات على قاطعى السبيل، فعندما تعرض بعض من الروم للأذى فى "أباطيا" بين القدس والناصرة، إذ رجموا بالحجارة من صبية، ووصل الخبر لإبراهيم "أرسل ثمانية أنفار من أباطيا

ووضعوا الخشب فى أيديهم وبعثوهم إلى عكا يشتغلوا بالورشة"[١١]. وبناء على تلك التسهيلات وذلك الأمان زاد أعداد الوافدين على القدس، فبلغوا عشرين ألفاً، وسمح إبراهيم بفتح الشق الثانى من باب كنيسة القيامة، ولم يكن فتح منذ عهد عمر بن الخطاب، وكان مفتاح الكنيسة بيد بعض المسلمين كما جرت العادة، وعند فتحهم شقة الباب لدخول الزائرين يتقاضون مبلغاً من المال، فألغى إبراهيم ذلك[١٢].

ومن المعروف أن المنازعات والمشاكل بين الطوائف المسيحية فى القدس وخاصة فى كنيسة القيامة كانت تكثر أيام الأعياد، ولم يستطع أحد أن ينهى تلك الخلافات خاصة بين رهبان دير الإفرنج وطائفة الروم والأرمن، وبناء على شكاوى القناصل بضرورة حسم الأمر[١٣]، تحرر إلى متسلم القدس لعمل الترتيبات الخاصة بمنع حدوث أية احتكاكات بين الأطراف "فينبغى منكم ملاحظة هذا الأمر بغاية التدقيق بوجه مستحسن بشرط أن لا تدعو أحدا يتعدى على أحد ويمتنع من بينهم القيل والقال"[١٤]. ويبدو أن طائفة الروم هى صاحبة العدوان إذ انصبت الشكاوى عليها حتى إنها رخصت مبيع الخمر وسط الكنيسة وذلك شىء جديد استحدثته، وعلى هذا أحكمت الرقابة عليها ومنعت من الإقدام على هذا الفعل، وصدرت التوصيات الرسمية للمتسلم "لا تدعو أحدا من الطوايف يجرى شيئا مستجدا يكون ما سبقت عليه العادة"[١٥]، وترقبهم إبراهيم بنفسه وأبطل ادعاءاتهم، فحين رددوا أنه فى يوم معين يخرج من قبر المسيح نور يضيئ ولا يحرق، قدم إلى المكان "وجلس عند باب القبر فجاء بطرك الروم وأخرج الضوء فلمسه إبراهيم باشا بيده فرآه نارا حقيقة"[١٦]، وكذبهم فى الحال وأخرج الزائرين. وعندما اشتد النزاع حول "قبة المصعد"- حيث أثر قدم المسيح- بين الطوائف المسيحية أحيلت المسألة على مركز قضاء القدس ليحكم فيها طبقا للقواعد الشرعية، ونجح فى فصل الخلاف حيث شاركت فى تعميرها كل الطوائف[١٧]، وحتى المشاحنات التى تجرى بين العنصر الواحد انتهى أمرها مثلما حدث بين السريان الكاثوليك والسريان اليعاقبة بشأن

الصلاة فى الكنيسة، فسوى ما بينهما ونبه بشدة على الفريقين بالتزام الحق والعادة[١٨].

أما عن ترميم الكنائس والأديرة، فمثل مظهرا واضحا فى سياسة الحكم المصرى الدينية، وأعلن للطوائف المسيحية القاطنة فى القدس "إذا أرادوا ترميم كنائسهم مستصدرين الإذن من قبل الشرع يقدر رسم المراسلة ويدفع للقاضى من الخزينة"[١٩]، وعلى ذلك أسهمت الحكومة مساهمة جدية فى هذا الأمر وقامت بالإصلاحات بينما كان فيما سبق لو سقط حائط أو تهدم وأصلح فالمقابل مبالغ كبيرة[٢٠]. وعند تنفيذ ترميم كنسية القيامة تجدد النزاع بين الطوائف، وأرسلت الأوراق المحتوية على الخلافات إلى مصر وحولها محمد على لبوغوص للدراسة[٢١]. وكالعادة أنهيت الخلافات، وفى مكاتبة من قاضى القدس لإبراهيم يبين أنه "حصل التفضل بالترخيص بمرسوم عال بتعمير كنيسة القيامة وكنيسة بيت لحم، وكتب إعلامان شرعيان من جراء التعمير المقتضى بسبب الخلاف الحاصل بين طائفتى الروم والأرمن"[٢٢].

وبدأت كل طائفة تسعى لنيل مطالبها فى ظل الحكم المصرى، فالروم حضر عنهم مندوبون من المطارنة يعرضون ما فقد منهم فى العهد الماضى ويطالبون بإعادته "لهم بيوت تخص وقف كنيستهم بعكا ضبطوا بمدة الجزار ومنهم ضبطوا بمدة عبد الله باشا ويلتمسوا ترجيعهم"[٢٣]، كما أقدم وكلاء دير الروم بالقدس على الشكوى وطلبوا الإنصاف، فلهم كنيسة تتبع الدير بجبل الكرمل وهدمها عبد الله باشا " وعمر مكانها منتزه لنفسه" فأرادوا ردها إليهم، ونظر فى الأمر[٢٤]. ومضت المعاينات لما يخص الروم فى القدس ويافا، وصدر تصريح قاضى القدس بأنه ليس هناك مانع من إجراء الترميمات التى تلتمسها الطائفة وإنشاء حجرات فى بعض الكنائس للسكنى[٢٥]، أيضا وجه الاهتمام لطلب رهبان الروم فى القدس بترميم دير بيت لحم وتعبيد الطريق الموصل إليه[٢٦]، ثم جددت كنيستان لتلك الطائفة بعد أن

أصيبتا بزلزال، ولكن جاء فى شرط التجديد ألا يتعدوا حدود طولهما وعرضهما القديم[٢٧] .

وأجيب لطائفة الأرمن سؤالها، فعندما كسر زائرو الروم "الرخامة الموضوعة بالمحل المختص بهم فى كنيسة القيامة" صدر الإذن بوضع غيرها،[٢٨] وحينما تعرض دير الأرمن بيافا إلى بعض المضايقات لنزول المسافرين فيه، تحور على الفور لمتسلم يافا بمنع هذا الأمر[٢٩]، وكان ذلك الدير يمتلك محلات ويجرى تأجيرها، فلما عصى بعض المستأجرين فى دفع الإيجار ورفضوا تركها كتب إلى المتسلم لمساعدة رئيس الدير فى إنهاء الدفع بما يرضيه أو الخروج من المحلات، ومما يذكر أن من بينها ما هو مؤجر لميرى مثل ديوان المتسلم ومخازن غلال الأنبار، فتمت محاسبة رئيس الدير عن إيجارهما[٣٠].

وبالنسبة للإفرنج الكاثوليك، فنالوا الاهتمام نظرا لسياسة الحكم من ناحية، ولوقوف القناصل بجوارهم من ناحية أخرى، فحين سكنت القوات العسكرية دير رهبان الإفرنج، أمر محافظ عكا بإخراجهم وتسليم الدير للرهبان "وأن يكون لهم الحماية والصيانة من كل وجه"[٣١]، أيضا أرجع إلى كنائس عكا "كافة الأوانى والأمتعة المنهوبة"[٣٢] والتى استولى عليها عقب ضمها. كذلك أبطل نزول المسافرين والمارين فى دير الراهبات الكائن بقرب دمشق[٣٣]، ولبيت الطلبات فى الحال، فلما أقدم رهبان دير الكرمل على الشكوى من أن "الفعالة المستأجرين عندهم فى بناء ديرهم أخذ منهم ثمانية إلى ورشة بناء عكة" أعيدوا إليهم، بالإضافة إلى استردادهم للدواب التى سبق الاستيلاء عليها، كما أعطاهم إبراهيم السراى المواجهة للدير ليسكنوا بها على شريطة إذا احتاج الجيش لها تسلم له[٣٤] . هذا فى الوقت الذى كانت الحكومة فى حاجة إلى ما تنازلت عنه.

ومما زاد من العناية بأمر الكاثوليك العلاقة مع فرنسا وتدخلها فى كل ما

يخصهم حتى ولو كان غير ذى أهمية، فيشكو قنصل فرنسا العام لمحمد على من "استحقار العساكر الجهادية لرهبان ورؤساء الكاثوليك المقيمين فى حلب"[٣٥]، وقد سعى هذا القنصل للحصول على امتيازات للطائفة، فيرسل محمد على إلى شريف حاكم عام الشام يبلغه بأنه ليس لدية مانع من "زيادة عدد حجرات مستشفى دير الإفرنج بالقدس"[٣٦]، وبذلك يتضح الضغط الفرنسى، ويبين المبعوث الفرنسى إلى محمد على أهمية دور دولته، فيبلغ حكومته "لقد أفهمت إبراهيم بأن مصالح فرنسا تتمثل فى حماية الكاثوليك والموارنة"[٣٧]، جاء هذا عقب زيارته للشام ودراسة الأحوال على طبيعتها. واعترف حاكم مصر بالوجود الفرنسى فى المجال الدينى، ولكنه فى الوقت نفسه بين أنه لن يقبل أن تتخذ فرنسا الدين وسيلة لإثارة الأهالى ضد الحكومة[٣٨]. هذا وقد أعطت تلك الحماية التشجيع للكاثوليك، فنرى أن الممتلكات التى كانت لهم واستولى عليها قبل الحكم المصرى يطالبون بها، ومن بينها مكان بالقدس كانوا يقيمون فيه شعائرهم اتخذ ليكون اسطبلا للخيل، وبالتحقيق ثبت صحة القول[٣٩].

ولم يقتصر الأمر على الاهتمام بالقدس، فاتخذت السياسة نفسها سبيلها على باقى أرض الشام، فلما أعرض وكيل البطريرك بدمشق بأن لطائفته "مقام برا البلد هدم من خمس سنوات" أحال شريف الموضوع على مجلس شورى دمشق للإثبات، وأجرى التعمير "كى يداوم خير الأدعية السنية بتأييد عز وسطوة هذه الدولة البهية"[٤٠]. ومضت طلبات ترميم كنائس القرى تأخذ طريقها، ففى قرية "يبرود" بدمشق طلب البطريرك إصلاح سقف وجدران كنيستها، وانطبق الحال على كنيسة قسطنطين إذ رغبت فى نفس الطلب[٤١]. وصرح إبراهيم بتوسعة كنيسة حماة [٤٢]، وتم إصلاح خمس عشرة غرفة فى دير السيدة بصيدنايا بناء على مقابلة رئيسة الدير لإبراهيم وطلبها منه ذلك[٤٣] . أضف إلى ذلك فى هذا المجال، الإعفاءات التى حصلت عليها الأديرة المتعلقة بعدم تحصيل رسوم الأغذية والمؤن الخاصة بها، أو

تحصيل رسوم جمركية على ما يصحبه زائر القدس تكون مماثلة لما يؤخذ على بضائع التجار(٤٤) .

وفى إطار الامتيازات الدينية، رأت بريطانيا الخوض فى غمارها، فطلبت إنشاء كنيسة بروتستانتينية فى القدس، وكتب كامبل القنصل الإنجليزي العام فى مصر إلى بوغوص بهذا الشأن، ولكن رد على طلبه بأن القدس مدينة مقدسة ولا يمكن أن تأخذ مصر على عاتقها إعطاء التصريح بهذا الأمر الذى هو من اختصاص الباب العالى، وله أن يصدر فرمانا إذا شاء. وعليه يرسل القنصل الإنجليزي لحكومته للاتصال بالسفير الإنجليزي فى الآستانة لبذل المساعى للحصول على هذا الامتياز(٤٥) . كذلك لم تكن الإدارة المصرية تستطيع منح أية امتيازات إلا بعد سؤال وموافقة أهل الشرع، فحينما طلب القنصل الأمريكى إقامة مدفن على أرض بجوار النبى داود ملك لأحد الرهبان بحجة شرعية، أمر شريف بالتحرى ومدى جواز الأمر شرعيا(٤٦) .

وبالإضافة إلى تسهيل السبل للأماكن المقدسة والمحافظة عليها، وذلك العطاء الفياض للحرية الدينية، وتلك الحماية التى كللت بالأمان حتى إن أحد المعاصرين المسيحيين والمسجلين لأحداث الفترة يبين أن ما حدث فى هذا الصدد لم يحصل منذ الأيام الأولى للإسلام "والغاية أن هذه الحرية لم صار مثلها من زمان الفتوح إلى الآن"(٤٧)، اتجهت السياسة المصرية لرفع الحيف والظلم عن المسيحيين فى إطار الحياة العامة بعد أن أغدقت عليهم فى مؤسساتهم الدينية، فأصبحوا ذوى كيان فى المجتمع، فلا ينزل المسيحى من على دابته إذا قابله مسلم، ولبس الحذاء الأحمر ولم يكره على ارتداء الملابس السوداء والزرقاء، وتعمم باللون الأبيض، وسمح له بركوب الخيل والسير فى الطرقات دون أن يتعرض لأى سوء أو أذى(٤٨).

ومع إحساس المسيحيين بانقضاء عهد الظلم رفعوا أصواتهم وعرضوا

شكواهم طالبين الخلاص مما كانوا يرزحون تحته، فنرى فلاحين من الناصرة يبينون أنه فرض عليهم فيما سبق الأموال والغلال رغم أنهم لم يزرعوا بل مشتتين فى البلاد، فيصدر الأمر بإجراء "حكم الحق فيهم"[٤٩] . وعم العدل والإنصاف، فإذا تطلب الأمر تقسيمات يكون المسيحيون طرفا فيها، فعقب عزل شيخ إحدى القرى التى جمعت العنصرين الدرزى والمسيحى، أنتخب كل منهما رئيسا له، وقسمت الأراضى بينهما ولكن اتضح أن التقسيم كان مجحفا بحق فلاحي المسيحيين، ولما عرضت الحالة على مجلس شورى دمشق تقرر معاينة الأرض مرة أخرى، وما تبقى بعد تقسيم الحق يعطى لفلاحين جدد[٥٠]، وبذلك أسهم المجلس فى تحقيق السياسة المرسومة.

وحتى تكون الصورة متكاملة، كان هناك مفتشون من قبل ديوان إبراهيم يقومون بعمل تحقيقات سرية عن قرى القدس ويزورون الكنائس ليلموا بمعيشة المسيحيين ويضعوا التقارير[٥١]، هذا فى الوقت الذى نشطت فيه الإدارة المصرية من أجل إقامة حياة هادئة بعيدة عن الاضطهاد أو التعصب، فأحكمت الرقابة لتضمن الأمان الكامل، وقد حدث أنه فى أثناء تغيير آلايات الحراسة صحب العملية نوع من التأخير، فانتهز بعض الأهالى الفرصة وهجموا على قهوة فى "حى النصارى" واعتدوا على المسيحيين فيها، وفى الحال ألقى القبض عليهم "وضرب كل واحد خمسين عصا ثم سجنوا"[٥٢]، وأخذ مجرى الحق وواصلت العقوبات طريقها، فعندما قتل مسيحى على يد غبد مسلم أعدم فى الحال[٥٣] وروعيت المشاعر وضمن الأمان، فبمجرد التفوه بالشكوى يتم الفصل فيها، مثلما أعرب فلاحون مسيحيون من قرية "يبرود" بدمشق عن مضايقة المسلمين لهم فيحرر "قايمقام للقرية بأن هؤلاء الذميين رعية سعادة أفندينا ولى النعم واجب لهم الصيانة والحماية والرعاية وأن يرفع عنهم التعدى، ومن يعتدى عليهم لا يقدر على الجواب"[٥٤]، كذلك عاقب محافظ بيروت "بعض المسلمين علنا لأنهم تفوهوا ببعض كلمات غير لائقة بحق

النصارى"[٥٥]. ومن هنا يتبين أن الحكم المصرى بذل كل الجهود لتحقيق الوحدة الوطنية.

وانفتح باب الوظائف بأنواعها المختلفة أمام المسيحيين، ولم يكن ذلك متاحا من قبل، وتشاء الإرادة أن يكون على رأس أهم المراكز الحساسة حنا بحرى، فأمسك بزمام الإدارة المالية، وإطلع على كل صغيرة وكبيرة فيها، وساس الأمور وفق المصلحة، وحاز الرضا من الرئاسة المصرية، فالصلات بينهما لها تاريخ، هذا بالإضافة إلى قدرته الفائقة التى أفادت الحكم المصرى -الذى أغدق عليه السلطة ومنحه حرية التصرف- من ناحية، وأعطت الحيوية والتقدم للمجتمع الشامى من ناحية أخرى. وأجمعت الآراء المعاصرة على مزايا تلك الشخصية فيما يختص بالذكاء والعدل، ولكن هناك القليل الذى يلقى اللوم على حنا بحرى لأنه كان المنفذ لسياسة الاحتكار، وجاهد من أجل زيادة الإيرادات والميرى بكل الطرق حتى يكسب المزيد من حب الرئاسة وما يترتب عليها من المصلحة التى ينالها، وأن السياسة نفسها نفذها أخوه جرمانوس فى حلب[٥٦] . وعلى أية حال فإن ذلك لم يقلل من قيمة الشخصية وقوتها. وقد مثل هذا الوضع أصدق صورة للتسامح الدينى القائم، وأصبح لحنا بحرى الخدم "شي (أناس) بشالات كشمير، وشي بلفات بيض، وشي لا بسين نظام"[٥٧]، وبالطبع فهذا الوضع كان محرما على المسيحيين، ونال الاحترام الكامل "ينهضوا له جميع أرباب الديوان من المفتى حتى النقيب"[٥٨]، ومنح لقب بك وهو أول مسيحى يلقب به، ويعلق شاهد عيان "وصاروا الناس يقولون بحرى بك عوض الخواجة حنا بحرى"[٥٩]، ورغم أنه غير منتم إلى العسكرية، فأنه حظى برتبة "أمير لواء" مع نيشان "مرصع بالجواهر"[٦٠].

ومثل المسيحيون فى مجالس الشورى، وسمع رأيهم وحصلوا فيها على نفس الحقوق الممنوحة للمسلمين، واتضح ذلك من خلال محاضر الجلسات. ومما لا شك فيه أنهم كانوا على درجة من الثقافة، لذا رئى الاستفادة بهم، فيرسل إبراهيم إلى أبيه

ليبين له أن مسيحيى جبل الدروز متعلمون، وشئون البلطجية تحتاج للعلم، إذ لا بد من معرفة فنون حفر اللغم وإنشاء الحصون وفتح طرق الغاز وعمل الكبارى وأنه يود تكوين "أربع أورط منهم"[٦١]، ومع أن الفرصة لم تتح للإتمام، إلا أن هذا ينم عن اتجاه إبراهيم. ومن المعروف أن المسيحيين كانوا يشغلون الوظائف الحسابية قبل الحكم المصرى، ومن ثم استمروا فيها، ولو أنه أحيانا لم تكن بعض الطوائف المسيحية راضية عن الأخرى وخاصة فى القدس ويافا، فيشكو الروم الكاتب الكاثوليكى "قسط سراقم" لأنه يصدر القرارات الخاصة بالضرائب ويظلم فيها فلاحى القرى الخمسة بالقدس وسكانها من الروم[٦٢]، وكالعادة تجرى المحاولات لإنهاء النزاع. وأسهم المسيحيون فى تنشيط الاقتصاد، فنزلوا الأسواق وعملوا فى التجارة والنقد[٦٣].

وجاهد الحكم المصرى لتنفيذ مبادئه فى هذا النطاق، وردد إبراهيم "الإسلام والنصارى جميعهم رعايانا، وأمر المذهب ما له دخل بحكم السياسة"[٦٤]، ويسجل معاصر قوله "ومشى الرعايا جميعهم بالسوية النصرانى واليهودى والمسلم حكم واحد"[٦٥]. وعلى ذلك ساد الوفاق الدينى وأزيلت الحوائل بين المسيحيين والمسلمين، وطبقت المساواة أمام القانون الذى خضع له الجميع، وازداد التمتع بالحرية الدينية خاصة فى ممارسة الطقوس، وتم التغاضى عن الذين تحولوا عن مسيحيتهم إلى الإسلام ثم رجعوا إليها، ولكن فى الوقت نفسه لم تقر السلطات المصرية بتنصر بعض الدروز، يقول شريف "أظهرنا التنبيه والتشديد الكلى وأبدينا كمال التهديد بالسطوة الخديوية العلية، فانقطع هذا المبدى وخمدت نار هذه الشهوة"[٦٦] وعلى كل فإن ما تمتع به المسيحيون فى تلك الفترة لم ينالوه قبل الحكم المصرى ولا بعده.

ولكن هل حققت هذه السياسة كامل نجاحها، لقد تحملت الإدارة المصرية الكثير من أجل تطبيق سياستها الدينية العادلة، حقيقة كانت لها أهدافها الخاصة، إذ

أرادت أن تكسب الدول المسيحية إلى جانبها لعلها تحظى بالمساندة ضد الدولة العثمانية، كما رأت أن ترضى حليفها وتابعها الأمير بشير، ثم رغبت أن تظهر بمظهر حامية الأديان، لكنها دفعت الثمن وأثارت المسلمين حيث إن كثيرا من تصرفاتها تجاه المسيحيين قد قوبلت بالرفض، فانتشرت الإشاعات وتناقلتها الألسن وتجسمت القضايا البسيطة إذ أتيحت لها فرصة السريان، والنتيجة عدم الرضا والضيق والتبرم والهجوم على تصرفات الإدارة المصرية وإلقاء الاتهامات على إبراهيم(٦٧)، ويجب أن نضع فى الاعتبار أن الباب العالى وجد الظروف المواتية فضغط على هذه النغمة، وكان لذلك أثره فى الثورات التى قامت ضد الحكم المصرى.

وأحس المسيحيون بقوتهم فى ظل النظام الجديد بل وتميزهم على المسلمين فى الإبقاء على سلاحهم، وساعدوا الإدارة المصرية فى القضاء على العقبات التى واجهتها حيث كانت تتفق مع مصلحتهم، ولكن حينما سحبت منهم امتيازاتهم فى هذا الشأن تغير موقفهم، ووضح ذلك أثناء ثورة لبنان ١٨٤٠، حتى إن الرهبان أنفسهم انحازوا إلى الجبهة المضادة(٦٨)، تلك التى انتهزت جميع الفرص واستغلتها من أجل تحطيم الحكم المصرى، وبعد أن تحقق ما سعى إليه، لم ينعم المسيحيون بما رغدوا تحته وعاشوا فى ظله.

وفى إطار سياسة رفع الأعباء عن أهل الذمة، صدرت الأوامر بإلغاء "الأموال المقررة والعبودية والعوائد القديمة"(٦٩) على طائفة اليهود أثناء زياراتهم للأماكن المقدسة وعلى ما كان مفروضا على معابدهم، وبناء على ذلك كثر عدد الوافدين اليهود من أوربا، وأعلن أن هذه الوفود حضرت لبيت المقدس بعد أن رفعت المظالم وأبطلت المغارم، وحينما نزلوا حيفا أرسلت التوصيات لمتسلمها بشأنهم فيقول كاتب الديوان إلى إبراهيم "إكراما لهم وترحيبا بهم لكونهم ضيوفا أرسلناهم معززين مكرمين"(٧٠)، وتتابعت الأوامر وأرسلت التصريحات إلى "محافظى

الطرقات" على طول الطريق للقدس بأن "يعاملوا اليهود بالحماية والصيانة والراحة، ولا أحد يقارشهم بأدنى شيء من أنواع التكاليف، وتشهلوا أمر سيرهم ولا يحصل لهم تعطيل"[٧١] . واستمر الاهتمام بأمر اليهود لدرجة أنه عندما حصل من الزائرين اليهود "عوايد خفر" طلب مقدار ما دفع ليرد إليهم وشدد بعدم التكرار "من الآن فصاعدا لا يتعرض لزوارهم ولا يؤخذ منهم ولا نصف فضة واحد غفر"[٧٢].

وبدأ تحقيق رغبات اليهود يسلك طريقة، فلما طلبوا إبقاء وكلائهم عليهم، تمت الموافقة[٧٣]، ويتزعم حاخامهم فى القدس المطالب الخاصة بعباداتهم، فيعرض ما أصاب معبدهم من خراب بعد أن تسوست أخشابه وتقوست أحجاره وتساقطت، ويطالب بالإصلاح فيجاب[٧٤]، ويذكر كامبل لحكومته أن المعبد كان مهدما فيما قبل الحكم المصرى وكيف سمح إبراهيم بإعادة بنائه[٧٥]. ومن الملاحظ أنه قبل عرض الحاخام لطلبه يهنئ بالفتح والنصر[٧٦]، ووصل الأمر إلى أن اليهود أصبحوا يرممون معابدهم بدون الحصول على الإذن، كما أنه ما سرى على المسيحيين بالنسبة لما تدفعه الحكومة لقاضى القدس انطبق على الهيود[٧٧].

أما عن بناء الجديد من المعابد، فكان لليهود بالقدس قطعة أرض يمتلكونها، فطلبوا بناء معبد وبعض المنازل عليها لاستقبال فقراء قومهم، ووافق إبراهيم وأرسل إلى محمد على فى شأن ذلك، ولكنه أرجأ الموضوع فى الوقت الذى راح فيه القنصل الروسى بالشام يلح فى هذا الأمر ويستعجله ويكتب لجميع الأطراف المعنية[٧٨] . وعلى هذا يتبين أن لإبراهيم الرغبة فى إعطاء التسهيلات ولكن عند تعدى الحدود يكون التوقف، فقد تسلم متسلم القدس أمرا منه جاء بناء على قرار مجلس شورى القدس برفض طلب اليهود بشأن تبليط المكان الملاصق لحائط المسجد الأقصى وموضع البراق، "حيث لم يكن سبق وقاموا بذلك، بالإضافة إلى أن هذا الأمر غير جائز شرعا"[٧٩].

ومع هذا لنا أن نسجل أن اليهود قد تمتعوا بحرية دينية كاملة لم يعهدوها من قبل، إذ كانوا محرومين من التردد على كل مقدساتهم، فزيارة ضريح النبى يعقوب لم يقوموا بها منذ عهد سليمان باشا، وعندما كان كاتب ديوان إبراهيم باشا يزوره شكا اليهود إليه من منعهم الزيارة، وبينوا أنهم أصبحوا فى مأمن من الظلم والاعتداءات ويتمتعون بالعدل فى ظل الحكم الجديد، فيعرض الكاتب الأمر على إبراهيم[٨٠]، وباعتراف اليهود أنفسهم فى اللقاء مع كامبل بأن عباداتهم تجرى بطريقة علنية، وأنه أجيبت لهم طلباتهم وتحققت لهم أمانيهم[٨١]، ويعلق هو على تلك الحرية ويشبهها بما يجده الأفراد المختلفو العقائد على الأرض الأوربية[٨٢] . وبذلك تعددت الامتيازات الدينية التى منحها الحكم المصرى لليهود.

ولم يقتصر الأمر على الحيز الدينى، فأسبغت الإدارة المصرية الحماية عليهم فى ميدان حياتهم العملية، خاصة وأنهم عانوا كالمسيحيين فيما سبق الحكم المصرى، ومما زاد فى أمرهم أنهم كانوا موضع كراهية من جميع الطوائف، وقد تمتع أغنياؤهم بثروة كبيرة نظرا لممارستهم الأعمال المالية وإقراضهم النقود بالربا، مما جعل رؤوس أموالهم ترتفع وممتلكاتهم تتسع، وعملوا بالتجارة ومارسوا نشاطهم فى مدن الشام المختلفة خاصة فى دمشق وحلب[٨٣].

وخرج اليهود مع المسيحيين للحياة الاجتماعية ومارسوها على نفس طريقة المسلمين، وأقصيت الممنوعات والمحظورات التى كانت مفروضة عليهم، وطبقت سياسة المساواة بين الرعية، فأصبح منهم من يمثل فى مجالس الشورى ليساهم فى حل قضايا المجتمع، وأعطتهم الإدارة المصرية الأمان، فعندما أعرض "الخواجة مار الإسرائيلي" المقيم بصفد أنه استأجر منزلا لسكنه ومعه السند الشرعى وتعرض له أحد الأهالى، يتحرر إلى متسلم صفد ليجرى التحقيق "فإذا كان أعراضه صحيحا يمنع المذكور عنه"[٨٤]، والأمثلة على ذلك كثيرة. وأبعد عنهم استغلال المسئولين، فلما أقدم متسلم صفد على الضغط عليهم منع فى الحال، فقد حدث أنه استخدم بعض

اليهود فى مبان له وجعلهم يعملون بالنهار ولا يوافق على رجوعهم فى آخره بل يبقيهم لديه طوال الليل، فبلغ من الرئاسة أن "هذه أشياء مخالفة للإدارة، لأن أقصى مرام سعادة أفندينا ولى النعم راحة الرعايا وتحصيل أسباب راحتهم"(٨٥).

وحين اعتدى أهالى طبريا على اليهود المقيمين فيها، يصدر الأمر إلى متسلمها بالردع الفورى ويبين إبراهيم أن الإرادة السنية براغبة راحة ساير بنى آدم وعدم حصول أدنى تعد على أحد من الرعايا ... ولا أحد له أن يتطاول على أحد ولا يتعدى الكبير على الصغير ولا الصغير على الكبير بل الجميع يمشوا فى أدبهم... ومن الآن وصاعدا تعتنوا فى إعطاء راحة اليهود الإشكنازية من سائر الوجوه ... وإن بلغ المسامع الشريفة أن حصل عليهم أدنى تعد من أحد فيحصل الانتقام البليغ من المعتدى"(٨٦) .

وقدمت التسهيلات لليهود، فلما اشتكى يهود صفد من متسلمهم لتحصيل ما عليهم من المال للميرى والخاص ببيوتهم "الحكر والسكاكر" قبل ميعاد استحقاقه، إذ طلب فى ذى الحجة، يتحرر له بأن يمهلهم "لحين حلول الميعاد بشهر محرم"(٨٧)، كما تمت مساعدتهم فى تحصيل حقوقهم، فمن كان لديه من التجار اليهود دين عند الأهالى والأديرة عادت إليهم بالأمر(٨٨) . ومن المعروف أن ما حدث فى هذا الشأن يدخل فى برنامج السياسة العامة للحكم المصرى، ولكنه فى الوقت نفسه حمل بين طياته ضغط القناصل لحماية اليهود، فيسجل أحدهم فى إحدى مكاتباته- عقب ضم مصر للشام وقلق يهود صفد وطبريا من بداية عهد جديد- يقول "لقد فزت ببيورلدى شديد اللهجة فى سبيل حمايتهم، وبعث إبراهيم باشا بطابور من جنوده إلى صفد وطبريا لإعادة الأمن والطمأنينة إليهما"(٨٩)، ويرسل آخر ليبين أن فى الشام ثلاثة آلف أسرة يهودية فى حماية النمسا، ويطلب تقديم العون لها ورفع الظلم عنها وعدم إرهاقها بالضرائب ووضع نظام خديوى خاص لحمايتها فى الحاضر والمستقبل(٩٠)، وهناك من ضغط بكل قواه من أجل إسقاط ما يدفعه اليهود سنويا من المال المعتاد

الخاص ببيوتهم التى تملكوها فى صفد، ولكن جاء الرفض من حنا بحرى[٩١]. ومن الملاحظ أن هؤلاء القناصل كان منهم اليهود وبالتالى سعوا عن طريق التأثير بنفوذهم فى هذا النطاق.

وبذلك سارت السياسة المصرية والمساعى القنصلية فى طريق واحد هدف أمن اليهود وحمايتهم لدرجة أنهم عقدوا اجتماعا فى القدس برئاسة حاخامهم عبروا فيه عن سعادتهم بالحكم المصرى وكيف أنهم يعيشون ويتمتعون فى كنفه بالهدوء والاستقرار، وأكثر حاخامهم من دعواته لإبراهيم، وأمن الحاضرون[٩٢].

ولكن رغم اتخاذ احتياطات الأمن المشددة، فإنه وقعت حادثة صفد أثناء الثورة الفلسطينية على الحكم المصرى عام ١٨٣٤م، وفيها اعتدى الأهالى على اليهود، وسلبوا ممتلكاتهم وقتلوا البعض منهم، وبعث شريف بالقوات لوقف هذه الحركة المضادة فأوقفت، بعد أن قتل أحد قوادها، وأرسل المعتدون إلى سجن عكا وشددت الحراسة على المنطقة[٩٣] . ولجأ اليهود من أصحاب الحمايات لقناصلهم الذين تدخلوا فى الأمر فكتبوا التقارير، وكل يطلب التعويض ورد الاعتبار لرعاياه، ويشرح الحالة البائسة التى وصلوا إليها[٩٤]، وأجمع تصميمهم على مصادرة "أملاك أناس فقراء مسلمى تلك الجهة الغير مجنوحين فيها"، واعترض محمد على هذا الأسلوب وقال "إن رغائب المومى إليهم هذه أمر لا يتصور ولم يسبق تنفيذ أغراض مثل هذه فى مملكة ما كما هو فى إحاطة علمهم"[٩٥]. ولكن أمام ضغط القناصل عليه، وحتى لا يخلق العقبات فى طريقه أصدر أمره إلى سليمان باشا "بمبيع أملاك وعقارات هؤلاء الفقراء لتقسيم أثمانها على المدعين كذبا"[٩٦]. فكان ذلك انتصارا للسياسة الأوربية وتحقيقا لمطامعها.

وأرسل كامبل لحكومته بحصر كامل لما قدر من مبالغ لليهود، وهى على التوالى بالقروش ١,٥٣٦,٩٣٦ للألمان، ١,٣٩٠,١٥٧ للفرنسيين، ٩٨٠,١٠١

للبروسيين، ٧٣٣,٧٣٠ للتوسكانيين، ٤٢٥,٦٥١ للنمساويين، ٣٤٤,١٦٠ للـــروس، ٣٤٤,٠٨٤ لليونـــانيين، ٤٠,٩٥١ مـــن مختلفـــى الجنســـيات، فيكـــون المجمـــوع ٥,٧٩٥,٧٧٠ قرشا وهو مبلغ كبير[٩٧] . ومن الجدير بالذكر أن القوائم التى قدمـــت تضمنت أشياء لا وجود لها، والثمن الذى قدر بها مضاعف "وذلك لأنـــهم (اليـــهود) زعموا بإغواء بعض وكلاء القناصل أن بـــدل منهوباتـــهم ســـيصرف لـــهم مـــن الخزينة"[٩٨] . وعلى هذا كانت التعويضات التى طلبت مبالغا فيها، وأقـــدم الأمـــير بشير على استخلاص مطالب اليهود من أهالى صفد، وكان من الصعب جمع هـــذا المبلغ، فأمكن إعادة ٨٦٤.٤٩٤ قرشـــا وزعـــت بالنســـب بيـــن اليـــهود بمعرفـــة رؤسائهم[٩٩] . ومن المؤكد أن هذه الحادثة كانت بإيعاز من أعداء الحكم المصـــرى، فأقدموا عليها ليثيروا الفتن ويجددوا دنس التعصب، كما أظهرت مثار اهتمام الـــدول واحتضانهم لليهود منذ هذه الفترة المبكرة.

ومما يسجل أن بعض اليهود لم يكونوا فوق مستوى الشبهات، فالثابت أن لهم أدوارا مماثلة، فعقب الاستيلاء على عكا، ومع حوادث النهب التى تعرضـــت لـــها، وحينما حصرت المنهوبات، أثبتت التحريات وجود بعض منها لدى يهود فى صفـــد "فحص عن البغل الذى تقرر أنه عند اليهود من منهوبات عكة فوجد عنـــد يوســـف العيسى من اليهود الرعايا وباعة إلى وكيل قنصل الإنكليز بصـــور، وأن المشـــترى كواه على دمغته ليجهل أمره، وأنه مسك يوسف المذكور مع ثمانية أنفار من اليـــهود ليقررهم عن المنهوبات ... وأن رجلا يهوديا وجد كيســـا بـــالأردو فيـــه مشـــمع وصنوبرية ذهب وساعة وخاتمان ومائتا قرش عملة بياض وأن الـــذى قـــرر عنـــه يهودى من جنسة"[١٠٠] . وأرسل ما ضبط لدى يهود صفد إلى "إسماعيل أغا نـــاظر الاسبتالية ليحفظهم عنده لظهور أصحابهم يثبتوهم ويتسلموهم"[١٠١]. ومعنى هذا أنهم شاركوا فى مثل تلك الأمور التى تعرضوا لها فى حادثة صفد التـــى وقعـــت إبـــان الثورة الفلسطينية، كما يتضح ذلك التعاون الوثيق الذى جمعهم مع السلك القنصلى.

وجاءت الخطوة التالية لتثير الأجواء مرة أخرى، ففى أوائل عام ١٨٣٨ وفى أثناء مرور الراهب الكبوشى بحارة اليهود بدمشق تمكن أهلها من اقتناصه مع خادمه والفتك به، وألقى القبض على عدد كبير منهم وأقر أحد المتهمين بقتل الراهب لأخذ دمه، وأثبت ذلك وفحصت الجثة، وتحرى شريف بنفسه المكان وأراد أن يتخذ الإجراءات الصارمة، ولكن عولج الموقف واعتنق الجانى الإسلام حتى ينال العفو، وتدخل "أحد يهود الإنكليز واشترى حرية المتهمين من محمد على باشا بستين ألف كيس"[١٠٢]، كما كانت للمساعى البريطانية فضل فى إنقاذ المتهمين[١٠٣]، هذا بالرغم من موقف فرنسا الذى شابه العطف تجاه المسيحيين. وبذلك ينجلى كيف وجد اليهود المساندة والتأييد.

ولما أراد اليهود أن يحصلوا على أكثر من حقوقهم معتمدين على الظروف المحيطة بهم لم يمكنوا. حقيقة أن الحكم المصرى لم يقف أمام وفودهم التى تلاحقت على فلسطين من الدولة العثمانية، وذلك تطبيقا لسياسة الباب المفتوح فى ظل الأمن الموجود والتسهيلات الخاصة بالأماكن المقدسة، أيضا فقد فكر المسئولون فى امكانية الاستفادة من اليهود القادمين من الآستانة عن الحالة هناك، ولكن لم يتحقق هذا الأمر، وتؤكد مكاتبة رسمية هذا الاتجاه "أن الواجب كان يقضى استجوابهم عن أحوال العثمانيين وإرسال ما يبوحون به"[١٠٤]، وعندما رئى السماح لليهود الإشنكازية أصحاب الحماية "بمشترى الأملاك وأراضى للزراعة وتعاطى الحرث والزرع وتعاطى البيع والشرا وبيع الأغنام والأبقار وتعاطى مصابن ومعاصر بناء، ويدفعوا المرتب للميرى مثل الرعايا"[١٠٥]، لم يوافق مجلس شورى القدس الذى عرض عليه الأمر، ولم يقر إلا "تعاطى البيع والشرا بالتجارة"، وتمت موافقة الجهات المسئولة على قرار المجلس واستصوبته[١٠٦]، وكان قد سبق أن طلب القنصل الروسى من عبد الله باشا رفع المقرر المالى المفروض على اليهود وإعطاءهم حق امتلاك الأراضى فاعترض الوالى[١٠٧]، وحين تنبه محمد على لخطرهم، رفض فى

عام ١٨٤٠ ما عرض عليه بشأن "فتح أبواب فلسطين لليهود"[١٠٨] وعليه يتضح أن تلك العطاءات التى أغدقها الحكم المصرى على اليهود لم تواصل طريقها إذا صادفت ما يكون له مساس بالوضع العام.

وبذلك يتبين موقف محمد على من أهل الذمة فى الشام إبان الحكم المصرى، وكيف أنهم تمتعوا بامتيازات لم يعهدوها من قبله ولا من بعده، فقد أُسبغت عليهم سياسة التسامح، حيث خرجوا من دوائر الاضطهاد وتمتعوا بالحرية والمساواة.

المصادر والمراجع

أولا : الوثائق غير المنشورة ٠

١- الوثائق العربية :

أ- محافظ الأبحاث، أرقـلم ٥٦،٥٨،٥٩، ٦٠،٦١،٦٢،٦٣،٦٤،٦٥،٦٦،٦٨،٧٠،٧١ وهى الخاصة بمحافظ الشام٠

ب- معية تركى ، محافظ ٢١،٢٣،٢٤ ٠

ج- محافظ الجهادية، محفظة ١ ٠

د- محافظ بحر برا، محفظة ١٨ ٠

هـ- الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولى النعم محمد على باشا٠

٢- الوثائق الأجنبية :

F.O. 78, Turkey (Egypt, Syria) : Vols, 257, 283, 319, 320,380

ثانيا : الوثائق المنشورة ٠

١- الوثائق العربية :

أ- الأوارق السياسية التى تحمل عنوان "الأصول العربية لتاريخ سورية فى عهد محمد على باشا" جمعها وضبط قراءتها ووضع فهارسها أسد رسم فى خمسة مجلدات، منشورات الجامعة الأمريكية، بيروت (١٩٣٠ – ١٩٣٣)٠

ب- فتوحات إبراهيم باشا فى فلسطين ولبنان وسوريا نقلا عن تقارير أنطون كتافاكو قنصل النمسا فى عكا وصيدا، جمعها الخورى بولس قرالى، ونشرت عام ١٩٣٧ ٠

جـ- وثائق أساسية فى تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ – ١٩٢٠، جمعها عبدالعزيز نوار، جامعة بيروت العربية، ١٩٧٤ ٠

٢- الوثائق الأجنبية :

A-Cattaui, R. La Règne de Mohamed Aly d'Apres les Archives Russes en Egypte, Societe de Geographie d'Egypte, Roma, MCNXXXIV.

B-Douin, G., La Mission du Baron de Boilecomte, L'Egypte et la Syrie en 1833, Societe de Geographie d'Egypte, MDCCCCXXVII .

ثالثا : المذكرات المنشورة ٠

مذكرات تاريخية بقلم أحد كتاب الحكومة الدمشقيين، نشرها وعلق عليها قسطنطين الباشا، لبنان، د٠ت ٠

رابعا : المراجع

١-المراجع العربية :

- أسد رستم، إدارة الشام، دراسة فى كتاب ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٤٨ ٠
- حبيب جامانى، إبراهيم فى الميدان، دار الهلال، مصر ، ١٩٣٤ ٠
- عبد الكريم غرايبة، سورية فى القرن التاسع عشر، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٢ ٠
- مؤرخ مجهول، حروب إبراهيم باشا المصرى فى سوريا والأناضول، المطبعة السورية، القاهرة، د٠ت ٠
- ميخائيل الدمشقى، تاريخ حوادث الشام ولبنان من سنة ١١٩٧هـ إلى سنة ١٢٥٧ هـ (١٧٨٢ - ١٨٤١)، بيروت، ١٩١٢ ٠
- ميخائيل مشاقة، مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان، مصر، ١٩٠٨ ٠

١-المراجع الأجنبية :

- Dodwell, H. The Founder of Modern Egypt, A study of Muhmed Ali, Cambridge, 1931.
- Farren, La Syrie Sous L'Administration de Mehémet Ali, W.D.
- Perrier, F., La Syria Sous le Governement de Méhémet Ali Jusqu'en 1840, paris, 1842 0
- Sabry, M., L'Empire Egyptien Sous Mohamed Ali et la Question d'Orient, Paris, 1930 .

الهوامش

١) ميخائيل الدمشقى، تاريخ حوادث الشام ولبنان من سنة ١١٩٧هـ إلى سنة ١٢٥٧ هـ، ص ص ١٥-٢١ .

٢) F.O. 78, vol. 283, Mr Farren's Answers, No15, Douin, G. La Mission du Baron de Boilecomte, PP. 201- 205.

٣) محافظ الأبحاث، محفظة ٥٦؛١ الشام، المكاتبة ٥١، ٦ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١م).

٤) الخورى بولس قرالى، فتوحات إبراهيم باشا فى فلسطين ولبنان وسوريا، ص٢١، مكاتبة من كتافاكو إلى البارون دو تنفيل فى ٢٢ ديسمبر ١٨٣١

٥) محافظ الأبحاث، محفظة ٦٤، ٩ الشام، تلخيص القسم الأخير من الوثيقة رقم ١٣٩، ذو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣م).

٦) المصدر نفسه.

٧) المصدر نفسه.

٨) المصدر نفسه، محفظة ٦٠، ٥ الشام، تلخيص الوثيقة ٤٣، ٦ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢م)، صورة الوثيقة العربية ٥٠، ٧ ربيع أول ١٢٤٨، محفظة ٦٤، ٩ الشام، تلخيص القسم الأخير من الوثيقة رقم ١٣٩، ذو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣م).

٩) المصدر نفسه، محفظة ٦٤، ٩ الشام، تلخيص التقرير ٨٧، ١٢ شوال ١٢٤٨ (١٨٣٣م).

١٠) Cattaui, R., La Régne de Mohamed Aly d'Aprés les Archives Russes en Egypte, P. 74.

١١) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين، مذكرات تاريخية، ص ٩٦ .

١٢) المصدر نفسه، ص ص ٩٥، ٩٦ .

١٣) محافظ الأبحاث، محفظة ٥٨، ٣ الشام، صورة الوثيقة العربية، غرة ذو العقدة ١٢٤٧، (١٨٣٢م).

١٤) المصدر نفسه، صورة الوثيقة ٤، ٢ذو العقدة ١٢٤٧ (١٨٣٢م).

١٥) المصدر نفسه.

١٦) مؤرخ مجهول، حروب إبراهيم باشا المصرى فى سوريا والأناضول،ص ٣٨.

١٧) محافظ الأبحاث، محفظة ٧٠، ١٥ الشام، ترجمة الوثيقة التركية ١٨١-١،٩رجب ١٢٥٤ (١٨٣٨م)، أسد رستم: الأصول العربية لتاريخ سورية فى عهد محمد على باشا، المجلد الثانى، ص ١٤١، وثيقة رقم ١٤٨، ١٧ جماد الآخر ١٢٥٠ (١٨٣٤م).

١٨) محافظ الأبحاث، محفظة ٦٢، ٧ الشام، وثيقة رقم ١٠٠، ١١ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢م).

١٩) المصدر نفسه، محفظة ٦٥، ١٠ الشام، ترجمة الوثيقة التركية رقم ٤٤، ٢٨ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣م).

٢٠) Cattaui, op. cit, p.74 .

٢١) معية تركى، محفظة ٢٤، دفتر ٥٣، وثيقة رقم ٤٩٣، ٢٤ جماد الآخر ١٢٤٩ (١٨٣٣م).

٢٢) محافظ بحر برا، محفظة ١٨، وثيقة رقم ٤٦، ٥ شوال ١٢٥٢ (١٨٣٧م).

٢٣) محافظ الأبحاث، محفظة ٥٩، ٤ الشام، صورة الوثيقة العربية رقم ١٣٢، ٢٠ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢م).

٢٤) المصدر نفسه، صورة الوثيقة العربية رقم ٨٥، ١٥ صفر ١٢٤٨(١٨٣٢م).

٢٥) المصدر نفسه، محفظة ٦٥، ١٠ الشام، تلخيص الوثيقة رقم ٢٢٢، آخر ربيع آخر ١٢٤٩ (١٨٣٣م).

٢٦) المصدر نفسه، محفظة ٥٩، ٤ الشام، وثيقة رقم ٢، ٤ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٤م).

٢٧) أسد رستم، الأصول العربية لتاريخ سورية فى عهد محمد على باشا، المجلد الثانى، وثيقة رقم ١٢٧، ٩رمضان ١٢٤٩ (١٨٣٤م).

٢٨) محافظ الأبحاث، محفظة ٥٨، ٣ الشام، صورة الوثيقة العربية رقم ٤، ٢ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢م).

٢٩) المصدر نفسه، محفظة ٥٩، ٤ الشام، صورة الوثيقة العربية رقم ١٥١، ٢٤ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢م).

٣٠) المصدر نفسه، محفظة ٦٠، ٥ الشام، صورة الوثيقة العربيـــة ٤٤، ٦ ربيـــع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢م).

٣١) المصدر نفسه، محفظة ٥٩، ٤ الشام، الوثيقة نفسها.

٣٢) المصدر نفسه، صورة الوثيقة العربية ٣٧، ٦ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢).

٣٣) المصدر نفسه، محفظة ٦١، ١٦ الشام، صورة الوثيقة العربية رقم ٢٣٦، ٢٣ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢م).

٣٤) المصدر نفسه، محفظة ٦٢، ٧ الشام، صورة الوثيقة العربية رقـــم ٢٤٢، ٣٠ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢م)، أسدر رستم، الأصول العربية لتاريخ سورية فـــى عهد محمد على باشا، المجلد الأول، ص ٦٧ وثيقـــة رقـــم ٢٤، ٥ جمـــاد الأول ١٢٤٧ (١٨٣١م)، المجلد الثانى، ص ١٢٨، وثيقة رقم ١٤٣، ١٥ ربيع الآخـــر ١٢٥٠ (١٨٣٤م).

٣٥) محافظ الأبحاث، محفظة ٧٠، ١٥ الشام، وثيقة رقم ١٤٣، ٢٢ جماد الآخـــر ١٢٥٤ (١٨٣٨م).

٣٦) معية تركى، محفظة ٢٣، دفتر ٥٢، وثيقة رقـــم ٨، ٢٨ ذو الحجـــة ١٢٤٨ (١٨٣٣م).

٣٧) Douin, op. cit., Le Baron de Boilecomte au Ministre, 31 Août, 1833.

٣٨) Ibid. 6 Mai,1833

٣٩) محافظ الأبحاث، محفظة ٦٨، ١٣ الشام، ترجمة الوثيقة رقم ٤٢، ٢٦ محـــرم ١٢٥٢ (١٨٣٦م).

٤٠) المصدر نفسه، محفظة ٦٣، ٨ الشام، صورة الوثيقة العربيـــة رقـــم ٩٠، ١١ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢م).

٤١) محافظ بحر برا، محفظة ١٨، رقم ٢٢/١٨، ١٢ ذو العقدة ١٢٥٠ (١٨٣٥م).

٤٢) محافظ الأبحاث، محفظة ٧١، ١٦ الشام، صورة المرفق العربى رقم ٢ للوثيقة التركية المترجمة رقم ٨، ١٠ محرم ١٢٥٥ (١٨٣٩م).

٤٣) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين، المصدر المذكور، ص ١٦٤ .

٤٤) أسد رستم، الأصول العربية لتاريخ سورية فى عهد محمد على باشا، المجلـــد الأول، ص ٨٦، وثيقة رقم ٣٥، ٧ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١م)، وثيقة رقم ٥٠، ١١

٤٤) أسد رستم، الأصول العربية لتاريخ سورية فى عهد محمد على باشا، المجلد الأول، ص ٨٦، وثيقة رقم ٣٥، ٧ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١م)، وثيقة رقم ٥٠، ١١ شوال ١٢٤٧ (١٨٣٢م).

٤٥) F.O. 78, vol. 319, Campbell- Palmerston, May 18, 1837.

٤٦) الاوامر والبيورلديات الصادرة من ولى النعم محمد على باشا، المجلد الثانى، أمر منه إلى شريف باشا حكمدار إيالات الشام.

٤٧) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين، المصدر المذكور، ص ٦٩ .

٤٨) F.O. 78, Vol, 283, Mr Moore 's Answers, Douin, op. Cit, PP. 200, 201, Sabry, L'Empire Egyptien Sous Mohamed Aly et La Question d'Orient, P. 344.

٤٩) محافظ الأبحاث، محفظة ٥٨، ٣ الشام، صورة الوثيقة العربية ٥٣، ١٢ ذو الحجة ١٢٤٧ (١٨٣٢م).

٥٠) المصدر نفسه، محفظة ٦٤، ٩ الشام، ترجمة المضبطة التركية ٣٨، ١٠ ذوالقعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣م).

٥١) المصدر نفسه، محفظة ٦٥، ١٠ الشام، ترجمة الوثيقة التركية رقم ١٠٥، ١٥ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣م).

٥٢) المصدر نفسه، محفظة ٦٢، ٧ الشام، صورة الوثيقة العربية رقم ٢٠٠، ٢٣ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢م).

٥٣) Perrier, F., La Syria Sous Le Government de Mèhèmet Ali Jusqu'en 1840, P.66.

٥٤) محافظ الأبحاث، محفظة ٦١، ٦ الشام، صورة الوثيقة العربية، رقم ٢٢١، ٢٢ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢م).

٥٥) أسد رستم، إدارة الشام، ص ١١٤ .

٥٦) Perrier, op, cit, PP. 54- 56.

٥٧) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين، المصدر المذكور، ص ٧٦ .

٥٨) المصدر نفسه، ص ٨١ .

٥٩) المصدر نفسه، ص ص ٨٠، ٨١ .

٦٠) مهية تركى، محفظة ٢١، ملخص الوثيقة التركية ٥٥٥، ذو العقدة ١٢٤٩ (١٨٣٤م).

٦١) محافظ الأبحاث، محفظة ٦٥، ١٠ الشام، ترجمة الوثيقة التركية ٧٨، ٢٢ جماد الثانى ١٢٤٩ (١٨٣٣م).

٦٢) المصدر نفسه، ترجمة الوثيقة التركية ٣٣٥، ١٢٤٩ (١٨٣٤م).

٦٣) F.O. 78, Vol, 380, Dr Bowring, July 1839.

٦٤) أسد رستم ، إدارة الشام، ص ١١٣ .

٦٥) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين، المصدر المذكور، ص ٥٧ .

٦٦) عبد العزيز سليمان نوار، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧-١٩٢٠، ص ٣٠٤

٦٧) Dodwell, H. The Founder of Modern Egypt, P. 156.

٦٨) عبد الكريم غرايبة، سورية فى القرن التاسع عشر، ص ١٣١ .

٦٩) محافظ الأبحاث، محفظة ٥٦، ١ الشام، وثيقة رقم ٣٦، ١٠ رجب ١٢٤٧، وثيقة رقم ٩٥، ٢٩ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١م).

٧٠) المصدر نفسه، محفظة ٦٢، ٧ الشام، ترجمة الوثيقة رقم ١١٨، ١٣ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢م).

٧١) المصدر نفسه، صورة الوثيقة العربية ١٢١، ١٣ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢م).

٧٢) المصدر نفسه، محفظة ٥٨، ٣ الشام، صورة الوثيقة العربية رقم ١٠٣، ١٠ ذو العقدة ١٢٤٧ (١٨٣٢م).

٧٣) المصدر نفسه، محفظة ٥٦، ١ الشام، وثيقة رقم ٤٢، ٣ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١م).

٧٤) المصدر نفسه، صورة ترجمة المكاتبة ٣٨، أوائل رجب ١٢٤٧ (١٨٣١م)،

Vol, 283, Campbell's Report.

٧٥) Ibid, Vol. 319, Campbell- Palmerston, May 18,1837.

٧٦) محافظ الأبحاث، محفظة ٥٩، ٤ الشام، صورة الوثيقة العربية رقم ١٨٥، ٢٨ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢م)، محفظة ٦٤، ٩ الشام، ترجمة قسم من الوثيقة رقم ١٣٧ .

٧٧) المصدر نفسه، محفظة ٦٥، ١٠الشام،تلخيص الوثيقة ١٤، ٦ جماد الأول، ترجمة الوثيقة التركية رقم ٤٤، ٢٨ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣م).

٧٨) Cattaui, op. cit., Duhamel ? Boghos, Le 3 Juin, 1836.

٧٩) أسد رستم، الأصول العربية لتاريخ سورية فى عهد محمد على باشا، المجلد الخامس، ص ٧٨، وثيقة رقم ٥١٧، ٢٤ ربيع الأول ١٢٥٦ (١٨٤٠م).

٨٠) محافظ الأبحاث، محفظة ٦٥، ١٠ الشام، ترجمة جزء من التقرير ٢٤، ٣ محرم ١٢٤٩ (١٨٣٣).

٨١) F.O. 78, Vol. 283, Campbell's Report.

٨٢) Ibid, Vol. 257, Campbell- Palmerston, April 18, 1835.

٨٣) Ibid, Vol. 380, Dr Bowring, July 1839, Farren, La Syrie Sous L'Administration de Mehemet Ali, P. 439.

٨٤) محافظ الأبحاث، محفظة ٥٨، ٣ الشام، صورة الوثيقة العربية رقم ٧٢، ١٦ ذو الحجة ١٢٤٧ (١٨٣٢م).

٨٥) المصدر نفسه، صورة الوثيقة العربية رقم ١٠٦، ١٣ ذو العقدة ١٢٤٧ (١٨٣٢م).

٨٦) المصدر نفسه، محفظة ٦٢، ٧ الشام، صورة الوثيقة العربية ٢٢٩، ٢٨ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢م).

٨٧) المصدر نفسه، محفظة ٥٨، ٣ الشام، صورة الوثيقة العربية رقم ٤/٧٣، ١٧ ذو الحجة ١٢٤٧ (١٨٣٢م).

٨٨) المصدر نفسه، محفظة ٥٩، ٤ الشام، صورة الوثيقة العربية رقم ١٩١، ٢٩ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢م)، محفظة ٦٠، ٥ الشام، صورة الوثيقة العربية رقم ٢٢١، ٢٥ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢م).

٨٩) الخورى بولس قرالى، المصدر المذكور، ص ٢١، مكاتبة من كتافاكو إلى البارون دوتنفيل.

٩٠) محافظ الأبحاث، محفظة ٦٥، ١٠ الشام، ترجمة الوثيقة التركية رقم ٧١، ١٩ جماد الآخر ١٢٤٩ (١٨٣٣م).

٩١) المبلغ ٧٥٠٠ قرش، الخورى بولى قرالى، المصدر المذكور، مكاتبة من كتافاكو إلى الكافاليرالبانو دى بتشوتو، ١٧ يوليو ١٨٣٢ .

٩٢) حبيب جاماتى، إبراهيم فى الميدان، ص ص ٣٨، ٣٩ .

٩٣) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين، المصدر المذكور، ص ١٠٤ .

٩٤) F.O. 78, Vol, 380, Dr Bowring, July 1839, Cattaui, op. cit., P.7. Duhamel a Soliman Pacha, Le 21 Mai 1836.

٩٥) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولى النعم محمد على باشا، أمر منه إلى بوغوص بك، ٢٩ رجب ١٢٥٣ (١٨٣٧م).

٩٦) المصدر نفسه.

٩٧) F.O. 78, Vol. 320, Campbell- Palmerrton, Oct. 4, 1837.

٩٨) محافظ الأبحاث، محفظة ٦٦، ١١ الشام، ترجمة الوثيقة رقم ٢٧٣/٩، ٢٩ ربيع الآخر ١٢٥٠ (١٨٣٧م).

٩٩) F.O. 78, Vol. 32o, op, cit.

١٠٠) محافظ الأبحاث، محفظة ٥٩، ٤ الشام، صورة الوثيقة العربية رقم ١٨٥، ٢٨ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢م).

١٠١) محافظ الجهادية، محفظة ١، رقم قديم ٥٥٧، ٢٨ محرم ١٣٤٨ (١٨٣٢م).

١٠٢) ميخائيل مشاقة، مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان، ص ص ١٢١، ١٢٢

١٠٣) Dodwell, op. cit., PP. 181, 182.

١٠٤) محافظ الأبحاث، محفظة ٦١، ٦ الشام، صورة الوثيقة العربية رقم ٢٨، ٢٩ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢م)، محفظة ٦٢، ٧ الشام، ترجمة وتلخيص الجزء التركى من الوثيقة رقم ٥١، ٦ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢م).

١٠٥) أسد رستم، الأصول العربية لتاريخ سورية فى عهد محمد على باشا، المجلدان ٣، ٤، ص ٦٥، وثيقة رقم ٢١٥، ٢٤ محرم ١٢٥٣ (١٨٣٧م).

١٠٦) المصدر نفسه.

١٠٧) محافظ الأبحاث، محفظة ٧٠، ١٥ الشام، ترجمة الوثيقة رقم ٢٨٦، ٨ ذو القعدة ١٢٥٤ (١٨٣٩م).

١٠٨) عبد الكريم غرايبة، المرجع المذكور، ص ١٢٦ .